بنمو سنوي 2٪.. وإجمالي الأصول ارتفع بنسبة 8,8٪ ليصل إلى 5,02 مليارات دينار

البنك التجاري يحقق 90,2 مليون دينار أرباحاً صافية في 9 أشهر.. و45,7 فلساً ربحية السهم

■ أحمد الدعيج: «التجاري» يواصل تحقيق نسب ومعدلات أداء جيدة ومستقرة ■ صفقة التمويل الأخيرة وبرنامج شهادات الإيداع «قفزة كبرى» نحو التطوير

الشيخ أحمد الدعيج

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تسجيل أرباح صافية مقدارها 90,2 مليون دينار لفترة الأشهر الـ 9 المنتهية في 30 سبتمبر 2025 مقارنة بـ 88,5 مليون دينار عن الفترة نفسها من العام الماضي بارتفاع بنسبة 2٪، وقد بلغت ربحية السهم للفترة الحالية 45,7 فلسا مقارنة بـ 44,9 فلسا للفترة نفسها من العام الماضي.

وشهدت أهم المؤشرات المالية للبنك خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025 ارتفاع الأرباح التشغيلية قبل المخصصات بنسبة 4,3٪ لتصل إلى 92,9 مليون دينار للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025 مقارنة بمبلغ 89,1 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2024.

وارتفع صافي الدخل من الفوائد بنسبة 2,3٪ ليصل إلى 90,7 مليون دينار للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025 مقارنة بـ 88,6 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2024، كما زادت إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 9٪ لتصل إلى 38,2 مليون دينار للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025 مقارنة بـ 35,1 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2024.

ونما إجمالي الأصول بنسبة 8,8٪ ليصل إلى 5,02 مليارات دينار للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025 مقارنة بـ 4,617,2 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2024، كما ارتفع إجمالي القروض والسلفيات بنسبة 4,0٪ ليصل إلى 2,858,2 مليون دينار للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025 مقارنة بـ 2,747,2 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2024.

وتعليقا على هذه النتائج المالية، عبر رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي الشيخ أحمد الدعيج، عن سعادته بالنتائج المالية التي حققها البنك خلال الفترة قائلا: «إن الأرباح الصافية لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025 بلغت 90,2 مليون دينار، والتي تعكس نموا على أساس سنوي مقارن بلغ 1,7 مليون دينار أو نسبة مقدارها (1,9٪). وتابع أن الأرباح التشغيلية قبل المخصصات ارتفعت بمبلغ 3,8 ملايين دينار أو بنسبة (4,3٪) على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية وخفض معدلات الفائدة، وقد جاء الأداء التشغيلي المتميز مدفوعا بنمو محفظة القروض بنسبة 4,0٪ والزيادة في إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 9,0٪، والتي تأثرت جزئيا بارتفاع المصاريف التشغيلية، في حين نمت القروض والسلفيات بمبلغ 111,0 مليون دينار مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024.

وجاءت النسب الرقابية قوية، ولاتزال أعلى من المتطلبات الرقابية لبنك الكويت المركزي، إذ بلغ معدل كفاية رأس المال 17,7٪، ونسبة تغطية السيولة 184,3٪، ونسبة صافي التمويل المستقر 109,0٪ ونسبة الرفع المالي 10,4٪.

وأكد الشيخ أحمد الدعيج أن البنك التجاري يواصل تحقيق نسب ومعدلات أداء جيدة ومستقرة، على الرغم من حالة الضبابية وعدم اليقين التي تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي، إذ بلغ صافي هامش الفائدة نسبة 2,60٪ من بداية العام حتى نهاية سبتمبر 2025، بينما بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 16,1٪ ونسبة العائد على الأصول 2,5٪ ما يعكس كفاءة الأداء المتميز. وتعتبر نسبة التكاليف إلى الإيرادات لدى البنك البالغة 33,5٪ ضمن أقل النسب السائدة بين البنوك الكويتية.

التطورات على صعيد الأعمال

وأضاف الشيخ أحمد الدعيج ان البنك أبرم مؤخرا صفقة تمويل مشتركة بقيمة 500 مليون دولار لأجل 5 سنوات والتي استقطبت سجل طلبات مرتفع يمثل أضعاف حجم الاكتتاب بمشاركة 23 مستثمرا من 8 دول آسيوية في الصفقة التمويلية.

هذا، وقد أعلن البنك عن إنشاء برنامج شهادات إيداع بعملات متعددة، بحيث يكون الحد الأقصى لحجم الإصدار مليار دولار. وقامت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بمنح برنامج شهادات الإيداع تصنيف طويل الأجل بدرجة «A»، وتتراوح آجال استحقاق شهادات الإيداع من أسبوع واحد إلى 5 سنوات.

وقد أشاد الشيخ أحمد الدعيج بهذه التطورات باعتبارها قفزة كبرى نحو التطوير للبنك التجاري، والتي تهدف إلى تنويع مصادر التمويل وإرساء علاقة عمل متينة مع مجموعة رائدة من المستثمرين الآسيويين.

إلى جانب ذلك، يواصل البنك تطوير قنواته الإلكترونية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني، ومن خلال عمليات التواصل مع الجمهور يقوم البنك بتوعية العملاء حول أهمية حماية معلوماتهم المصرفية والحذر من طرق ومحاولات الاحتيال المحتملة، وذلك في إطار حملة «لنكن على دراية». وتسعى الحملة أيضا إلى تعريف العملاء بأنواع الاحتيال والجرائم الإلكترونية والأنماط المختلفة لعمليات الاحتيال التي تستهدف العملاء عبر البريد الإلكتروني والرسائل النصية والمكالمات الهاتفية والتطبيقات المتنوعة.

واختتم الشيخ أحمد الصباح حديثه بتوجيه الشكر إلى بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى بالكويت على دعم وتوجيه ومساندة القطاع المصرفي، ولمساهمي البنك وكذلك الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين على تفانيهم في العمل، ولعملاء البنك على اختيارهم «التجاري» كمصدر لخدماتهم المصرفية والمالية، ليظل البنك التجاري دوما الاختيار المفضل للعملاء.

نواف السعود: «البترول الوطنية» لعبت دوراً محورياً في دعم الاقتصاد الوطني

«كونا»: قال نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف السعود إن شركة البترول الوطنية الكويتية لعبت منذ تأسيسها قبل 65 عاما دورا محوريا في دعم الاقتصاد الوطني ومساندة مسيرة التنمية المستدامة في البلاد. وأوضح الشيخ نواف السعود في كلمة مسجلة تم بثها خلال احتفالية أقامتها «البترول الوطنية» تحت رعاية وحضور وزير النفط رئيس مجلس إدارة «المؤسسة» طارق الرومي بمناسبة مرور 65 عاما على تأسيسها، وذلك في متحف الكويت الوطني أن «(الشركة) قادت منذ انطلاق مسيرتها في أكتوبر 1960 قطاع التكرير المحلي وحملت على عاتقها مسؤولية تطويره والنهوض به عبر مصافيها الرائدة في الصناعة النفطية من حيث التقنية والكفاءة والسلامة».

طارق الرومي ووضحة الخطيب في صورة جماعية مع مسؤولي شركة البترول الوطنية القدامي

وذكر أن هذه الذكرى تأتي تزامنا مع تنفيذ مشروع إعادة الهيكلة الشاملة للقطاع النفطي الهادف إلى تعزيز التعاون والتكامل بين الشركات التابعة للمؤسسة وتوحيد جهودها ضمن منظومة عمل متطورة تتميز بالكفاءة التشغيلية وتمتلك المرونة اللازمة لمواكبة المتغيرات العالمية في صناعة النفط والغاز. وأفاد بأنه وفي إطار هذا المشروع الحيوي تشهد «البترول الوطنية» توسعا في نطاق أعمالها ومسؤولياتها، وذلك بعد انتقال ملكية مصنعي أسطوانات الغاز المسال إليها وكذلك الخطوات الجارية لضم الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة «كيبك».

وأشار إلى أن الشركة تعتمد في تنفيذ خططها على كوادرها الوطنية المخلصة التي تقدم نموذجا مهنيا متميزا، لاسيما في مجالات الابتكار والتطوير والتوظيف الأمثل للتكنولوجيا الحديثة. وأكد أن الثقة في «البترول الوطنية»، إدارة وعاملين، هي ثقة راسخة وليست وليدة اللحظة بل جاءت امتدادا لتاريخها الزاخر بالإنجازات ومسيرتها التي أرست من خلالها قيم العطاء للوطن والمجتمع.

من جانبها، أكدت الرئيس التنفيذي لـ «البترول الوطنية» وضحة الخطيب في كلمة ألقتها خلال الحفل أن رعاية وحضور الوزير الرومي للحفل ودعمه الدائم لخطط تطوير الشركة والقطاع النفطي بشكل عام تأتي انعكاسا لحجم الرعاية والمتابعة التي يحظى بها القطاع النفطي من لدن راعي المسيرة صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، وسمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء. وذكرت أنه تم اختيار متحف الكويت الوطني كموقع يحتضن هذه المناسبة التاريخية، نظرا إلى عراقته ولارتباطه بتاريخ وآثار البلاد ولما يمثله من اعتزاز بالموروث الشعبي فهو الصرح الذي واكب نهضة الكويت الحضارية والعلمية المعاصرة.

خلال زيارته لمقر الشركة.. مشيداً بـ «وثيقة النور» الخاصة بذوي الإعاقة

محافظ الأحمدي يشيد بالمبادرات المجتمعية الرائدة لـ «وربة للتأمين»

استقبل رئيس مجلس إدارة شركة وربة للتأمين وإعادة التأمين أنور جواد بوخمسين محافظ الأحمدي ورئيس لجنة المبادرات الحضرية الخضراء الشيخ حمود الجابر، حيث تناول اللقاء عددا من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وخلال اللقاء، الذي كان عنوانه «التقدير والتعاون لخدمة وطننا الغالي»، تم التأكيد على استمرار الشراكة الإستراتيجية بين الجانبين والتعاون المستمر في خدمة الكويت بشكل عام والأحمدي على نحو خاص. وأشاد الشيخ حمود الجابر بالمبادرات المجتمعية الرائدة لـ «وربة للتأمين وإعادة التأمين»، وفي مقدمتها «وثيقة النور»، والتي تعد أول وثيقة تأمين صحي مخصصة لذوي الإعاقة في الكويت، ما يعكس التزام الشركة واستجابتها لاحتياجات شرائح المجتمع المختلفة. وحضر اللقاء رائد جواد بوخمسين عضو مجلس إدارة شركة وربة للتأمين وإعادة التأمين، وفؤاد السلمان مستشار محافظ الأحمدي، ومحمد البصري مدير العلاقات العامة في شركة نفط الكويت، ومشاعل جاسم الكليب، وشروق الهزاع رئيس قطاع التسويق والعلاقات العامة والبيع بالتجزئة بشركة وربة للتأمين وإعادة التأمين.

الشيخ حمود الجابر وأنور بوخمسين ورائد بوخمسين وفؤاد السلمان ومشاعل الكليب ومحمد البصري وشروق الهزاع

«وربة» يطلق برنامجاً خاصاً لتطوير قادة المستقبل

أعلن بنك وربة عن إطلاق برنامج خاص لتطوير القيادات، وهو مبادرة إستراتيجية رائدة تهدف إلى تعزيز القدرات القيادية عبر مختلف مستويات البنك، وذلك يأتي في إطار التزام بنك وربة الراسخ بالاستثمار في رأس المال البشري وبناء جيل جديد من القيادات القادرة على قيادة التحول وتحقيق التميز المؤسسي. ويعكس البرنامج التزام بنك وربة الإستراتيجي برعاية قادة المستقبل من خلال منهجية متكاملة تجمع بين التعلم التفاعلي المتقدم، والتوجيه التنفيذي المخصص، والتطوير القائم على التقييم الشامل، مما يمكن المشاركين من تطوير مهاراتهم القيادية وتعزيز قدرتهم على قيادة الفرق وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

وبهذه المناسبة، قالت رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة في بنك وربة معالي الرشيد إن إطلاق البرنامج يأتي انطلاقا من إيمان البنك بأن الاستثمار في الكوادر البشرية هو استثمار في المستقبل، وأن القيادة ليست مجرد منصب أو لقب، بل عقلية وسلوك يتطلب التطوير المستمر والتدريب المتخصص.

وأضافت: يدعم البرنامج بشكل مباشر الأهداف الإستراتيجية لبنك وربة من خلال تطوير القدرات القيادية التي تعزز الابتكار والتعاون والمساءلة، ويتماشى مع قيم البنك الأساسية المتمثلة في النزاهة والتمكين والتميز، مما يضمن أن كوادر البنك مجهزة لقيادة المؤسسة بهدف واضح وتحقيق تأثير مستدام.

وأكد مدير إدارة تخطيط وتطوير المواهب في بنك وربة ثامر السيف على أن تطوير القيادات يمثل ركيزة أساسية للنجاح المؤسسي، وأن استثمار بنك وربة في كوادره يعكس التزامه بالتميز طويل المدى والابتكار وجودة الخدمة وهي قيم تلقى صدى لدى العملاء والشركاء والمجتمع الأوسع.

وأضاف: يلتزم بنك وربة ببناء ثقافة مؤسسية قائمة على التميز والمرونة والأصالة، وتمكين كوادره من «امتلاك الغد» من خلال تزويدهم بالمهارات والمعرفة والأدوات اللازمة لقيادة التحول والابتكار في القطاع المصرفي. ويتميز البرنامج بمنهجية شاملة تجمع بين عدة عناصر متكاملة لضمان تحقيق أقصى تأثير في تطوير القدرات القيادية، وتشمل التدريب التفاعلي المتقدم الذي يوفر البرنامج تجربة تعليمية تحويلية تعزز قدرة المشاركين على قيادة الفرق وتعزيز التعاون والمساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك من خلال ورش عمل تفاعلية ودراسات حالة عملية تحاكي التحديات القيادية الحقيقية، بالإضافة إلى التوجيه التنفيذي المخصص، حيث يتلقى كل مشارك توجيها تنفيذيا مخصصا من مدربين معتمدين ذوي خبرة عالمية، مما يساعدهم على تحديد نقاط القوة والفرص التطويرية وبناء خطة تطوير قيادية شخصية تتماشى مع أهدافهم المهنية وأهداف البنك الإستراتيجية.

صورة جماعية للمشاركين في البرنامج

خلال الربع الثالث من العام الحالي وعبر 8 إصدارات.. و38,7 مليار دولار إجمالي الإصدارات الخليجية

«المركز»: 118٪ قفزة بإصدارات السندات والصكوك الكويتية إلى 3,42 مليارات دولار

أصدر المركز المالي الكويتي «المركز» تقريرا بعنوان: «أسواق السندات والصكوك الخليجية بالربع الثالث من 2025»، والذي أظهر أن قيمة الإصدارات الأولية للسندات والصكوك الكويتية بلغت نحو 3,42 مليارات دولار من خلال 8 إصدارات بزيادة نسبتها 118,4٪ من الفترة ذاتها العام الماضي.

وكشف التقرير عن أن إجمالي الإصدارات الأولية للسندات والصكوك الخليجية بلغ 38,74 مليار دولار من خلال 137 إصدارا خلال الربع الثالث من 2025، بزيادة 32,28٪ مقارنة بالفترة ذاتها من 2024، حيث بلغت نحو 29,29 مليار دولار. وأوضح «المركز» أن السعودية تصدرت من حيث إجمالي قيمة الإصدارات الأولية للسندات والصكوك الخليجية خلال الربع الثالث 2025 بقيمة إجمالية بلغت 20,32 مليار دولار من خلال 36 إصدارا، بزيادة نسبتها 62,8٪ من الفترة ذاتها في العام الماضي (12,49 مليار دولار)، وهو ما يمثل 52,5٪ من إجمالي إصدارات هذا الربع. وتليها الامارات بـ 5,82 مليارات دولار من خلال 57 إصدارا، بانخفاض نسبته 47,3٪ من الفترة ذاتها العام الماضي، وهو ما يمثل 15,0٪ من الإجمالي، كما بلغت حصة الإصدارات القطرية 5,69 مليارات دولار من خلال 29 إصدارا، أي ما يمثل 14,7٪ من إجمالي الإصدارات.

المركز MARKAZ

وبلغت قيمة الإصدارات البحرينية 2,55 مليار دولار من خلال 4 إصدارات في الربع الثالث من عام 2025، ويمثل زيادة 539٪ من الفترة ذاتها من العام الماضي، في حين بلغت الإصدارات العمانية 0,94 مليار دولار من خلال 3 إصدارات، ممثلة 2,4٪ من حصة السوق.

وذكر تقرير المركز أن قيمة الإصدارات الأولية الخليجية للشركات ارتفعت بنسبة 4٪ إلى 26,59 مليار دولار في الربع الثالث 2025 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي بمبلغ 25,57 مليار دولار، ومثلت إصدارات الشركات نسبة 68,6٪ من الإجمالي، ما يماثل إصدارات الربع الثالث 2024، حيث مثلت هذه الإصدارات نسبة 87,3٪ من إجمالي الإصدارات.

وجمعت الهيئات شبه الحكومية 3,1 مليارات دولار من خلال 3 إصدارات، بزيادة 57٪ من الفترة ذاتها العام الماضي، وبلغت إصدارات الربع الثالث 2024 قيمة ملياري دولار من خلال إصدارين، وارتفع مجموع الإصدارات السيادية 227٪ مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2024، لتبلغ 12,14 مليار دولار، وتشكل 31,4٪ من إجمالي إصدارات الربع.

ولفت «المركز» إلى أن الإصدارات التقليدية انخفضت بنسبة 18,6٪ في الربع الثالث 2025 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، حيث بلغت 18,37 مليار دولار للربع الثالث 2025. فيما بلغت قيمة إصدارات الصكوك 20,37 مليار دولار في الربع الثالث 2025 بارتفاع نسبته 202,7٪ من الفترة ذاتها من عام 2024.

وفي الربع الثالث من 2025، كان هناك إقبال أكثر في إصدارات الصكوك مقارنة بالفترة ذاتها العام الماضي، حيث بلغت 52,6٪ من إجمالي إصدارات العام، وهذا يعاكس إصدارات الربع الثالث 2024، حيث كان عدد الإصدارات التقليدية أكثر من إصدارات الصكوك. وأشار التقرير إلى أن إصدارات القطاع المالي تصدرت من حيث إجمالي القيمة للإصدارات الأولية الخليجية من السندات والصكوك خلال الربع الثالث لعام 2025، بقيمة إجمالية بلغت 21,53 مليار دولار من خلال 113 إصدارا، أو 55,6٪ من إجمالي قيمة الإصدارات، في حين حلت الإصدارات الحكومية في المرتبة الثانية بقيمة إجمالية بلغت 11,1 مليار دولار من خلال 15 إصدارا، ممثلا 28,7٪ من إجمالي الإصدارات لهذا الربع.